

ورشة عمل منهجية المرأة وأنشطة الأعمال والقانون



الزواج



الزواج



الأجور



العمل



التنقل



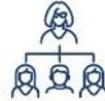
السلامة



المعاش التقاعدي



الأصول



ريادة الأعمال



رعاية الطفل



الوالدية

الزواج – الدافع من المؤشر

عندما تملك المرأة الحق في اتخاذ قرارات مهمة في شؤون الأسرة، فإنها تكتسب الاستقلال الاقتصادي والأمان.





الركيزة الأولى – الأطر القانونية لمؤشر الزواج

النقاط الفرعية

▪ هذا المؤشر لا يتضمن نقاط فرعية

هل يخلو القانون من أحكام قانونية تُلزم المرأة المتزوجة بطاعة زوجها؟

01

▪ هذا المؤشر لا يتضمن نقاط فرعية

هل ينص القانون على أن للمرأة الحق في أن تكون "ربة الأسرة" أو "رئيسة العائلة" بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

02

▪ هذا المؤشر لا يتضمن نقاط فرعية

هل ينص القانون على أن للمرأة الحق في الحصول على حكم بالطلاق بنفس الطريقة التي يُمنح بها للرجل؟

03

▪ هذا المؤشر لا يتضمن نقاط فرعية

هل يمنح القانون المرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الزواج مرة أخرى؟

04



الركيزة الأولى – الأطر القانونية لمؤشر الزواج - 1.5.1

1.5.1 هل يخلو القانون من أحكام قانونية تُلزم المرأة المتزوجة بطاعة زوجها؟

يُمنح المؤشر 1.5.1 درجة (1) إذا تحقق أحد الشرطين التاليين:

- ◀ عدم وجود نص قانوني يُلزم المرأة المتزوجة بطاعة زوجها؛ أو
- ◀ إذا نص القانون على أن للزوجين حقوقاً متساوية.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0 أو 1	1.5.1 هل يخلو القانون من أحكام قانونية تُلزم المرأة المتزوجة بطاعة زوجها؟



الركيزة الأولى – الأطر القانونية لمؤشر الزواج - 1.5.2

1.5.2 هل ينص القانون على أن للمرأة الحق في أن تكون "ربة الأسرة" أو "رئيسة العائلة" بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

يُمنح المؤشر 1.5.2 درجة (1) إذا لم يتضمن قانون الأسرة أو القانون المدني أو قانون الأحوال الشخصية أيًا من القيود التالية:

- ◀ أن ينص القانون على أن الزوج هو "رب الأسرة" أو "رئيس العائلة" أو أن يقود الأسرة؛ أو
- ◀ أن يكون الزوج، بشكل تلقائي، هو الطرف الذي يُمنح دفتر العائلة أو وثيقة معادلة لازمة للحصول على الخدمات؛ أو
- ◀ يتضمن قانون الأسرة أو القانون المدني أو قانون الأحوال الشخصية أي قيود تمنع اعتبار المرأة "ربة الأسرة" أو "رئيسة العائلة". ولا تُؤخذ الفروقات في القانون الضريبي بعين الاعتبار ضمن هذا المؤشر.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0 أو 1	1.5.2 هل ينص القانون على أن للمرأة الحق في أن تكون "ربة الأسرة" أو "رئيسة العائلة" بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟



الركيزة الأولى – الأطر القانونية لمؤشر الزواج - 1.5.3

1.5.3 هل ينص القانون على أن للمرأة الحق بالحصول على حكم بالطلاق بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

يُمنح المؤشر 1.5.3 درجة (1) إذا تحقق أحد ما يلي:

- ◀ تكون إجراءات الطلاق بنفس الشكل، متساوية لكل من الرجل والمرأة؛ أو
- ◀ تكون قواعد الإثبات في دعاوى الطلاق متساوية بين الرجل والمرأة (مثل التساوي في عبء الإثبات)؛ أو
- ◀ وجود تدابير حماية للمرأة (مثل حظر الزوج من البدء في إجراءات الطلاق إذا كانت الزوجة حاملاً).

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0 أو 1	1.5.3 هل ينص القانون على أن للمرأة الحق بالحصول على حكم بالطلاق بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟



الركيزة الأولى – الأطر القانونية لمؤشر الزواج - 1.5.4

1.5.4 هل يمنح القانون المرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الزواج مرة أخرى؟

يُمنح المؤشر 1.5.4 درجة (1) إذا لم يتضمن القانون أيًا من القيود التالية:

- ◀ أن يقيّد القانون قدرة المرأة على الزواج مرة أخرى بطريقة لا تُطبق على الرجل (مثل اشتراط فترة انتظار أو تهدئة (العدة) قبل أن يُسمح لها بالزواج مجددًا، دون أن يُفرض ذلك على الرجل)؛ أو
- ◀ أن يُطلب من المرأة تقديم شهادة تُثبت أنها غير حامل قبل أن يُسمح لها بالزواج مرة أخرى؛ أو
- ◀ ألا يكون الطلاق مسموحًا به قانونيًا.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0 أو 1	1.5.4 هل يمنح القانون المرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الزواج مرة أخرى؟



الركيزة الثانية – الأطر الداعمة لمؤشر الزواج

النقاط الفرعية

- هل يوجد إجراء سريع أو معجل لتسوية النزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟ (جديد)
 - هل توجد آليات بديلة غير إلزامية لتسوية النزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟ (جديد)
- هذا المؤشر لا يتضمن نقاط فرعية
- هل تتوفر المساعدة القانونية، المقدمة من جهة حكومية أو ممولة من قبل الحكومة، للنزاعات الأسرية؟
- هل يمكن للمرأة الحصول على حكم بالطلاق دون الحاجة لإثبات الخطأ أو الانتظار؟ (جديد)
 - هل يمكن للمرأة الحصول على طلاق دون إثبات الخطأ بعد فترة انفصال إلزامية (العدة)؟ (جديد)

01

هل يوجد إجراء سريع أو مسار معجل لتسوية النزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟

02

هل توجد محاكم أسرية متخصصة؟

03

هل تتوفر المساعدة القانونية، المقدمة من جهة حكومية أو ممولة من قبل الحكومة، للنزاعات الأسرية؟

04

هل يمكن للمرأة الحصول على حكم بالطلاق دون الحاجة لإثبات الخطأ؟ (جديد)



الركيزة الثانية – الأطر الداعمة لمؤشر الزواج - 11.5.1

11.5.1 هل يوجد إجراء سريع أو مسار معجل لتسوية النزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟

يُمنح المؤشر 11.5.1 درجة (1) إذا كانت الإجابة "نعم" على واحد على الأقل من السؤالين التاليين:

- ◀ هل يوجد إجراء سريع أو معجل لتسوية النزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟
- ◀ هل توجد آليات بديلة غير إلزامية لتسوية النزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟

الدرجة القصوى المعدلة	النقاط	
25	0 أو 1	11.5.1 هل يوجد إجراء سريع أو مسار معجل لتسوية النزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟
		11.5.1.1 هل يوجد إجراء سريع أو معجل لتسوية النزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟
		11.5.1.2 هل توجد آليات بديلة غير إلزامية لتسوية النزاعات المتعلقة بقانون الأسرة؟

يجب أن تكون الإجابة "نعم" على سؤال واحد على الأقل للحصول على درجة واحدة.



الركيزة الثانية – الأطر الداعمة لمؤشر الزواج - 11.5.2

11.5.2 هل توجد محاكم أسرية متخصصة؟

يُمنح المؤشر 11.5.2 درجة (1) إذا تحقق أحد الشروط الثلاثة التالية:

- ◀ وجود محاكم أسرية متخصصة تعمل فعليًا، وهي: (1) متوفرة في مختلف درجات التسلسل القضائي؛ (2) ليست محاكم شرعية أو دينية؛ و(3) مخصصة للنظر في نزاعات قانون الأسرة، بما يشمل على الأقل نوعين من المطالبات التالية: الطلاق، النفقة، أو حضانة الأطفال؛ أو
- ◀ وجود غرف متخصصة تعمل فعليًا ضمن المحاكم، وهي: (1) متوفرة في مختلف درجات التسلسل القضائي؛ (2) ليست محاكم شرعية أو دينية؛ و(3) مخصصة للنظر في نزاعات قانون الأسرة، أو على الأقل نوعين من المطالبات التالية: الطلاق، النفقة، أو حضانة الأطفال؛ أو
- ◀ وجود قضاة في مختلف درجات التسلسل القضائي يتلقون تدريبًا متخصصًا في قضايا ونزاعات قانون الأسرة.

الدرجة القصوى المعدّلة	النقاط	
25	0 أو 1	11.5.2 هل توجد محاكم أسرية متخصصة؟



الركيزة الثانية – الأطر الداعمة لمؤشر الزواج - 11.5.3

11.5.3 هل تتوفر المساعدة القانونية، المقدمة من جهة حكومية أو ممولة من قبل الحكومة، للنزاعات الأسرية؟

يُمنح المؤشر 11.5.3 درجة (1) إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية:

- توفر المساعدة القانونية، سواء كانت مقدمة من الحكومة مباشرة أو من خلال منظمة غير حكومية ممولة جزئياً على الأقل من قبل الحكومة، حتى وإن كان الحصول عليها خاضعاً لمعايير دخل معينة. ولا يُعتمد بالخدمات القانونية التي تقدمها الجامعات (سواء كانت عامة أو خاصة) للحصول على درجة في هذا المؤشر؛ و
- تشمل الخدمات المقدمة مجالات مثل: الاستشارة القانونية، والمساعدة، والتمثيل القانوني في قضايا قانون الأسرة، بما في ذلك نوعان على الأقل من النزاعات التالية: الزواج، الطلاق، الحضانة، أو النفقة؛ أو تغطي القضايا المدنية في الأنظمة القضائية التي تندرج فيها قضايا الأسرة ضمن نطاق أوسع من القانون المدني؛ و
- أن تكون الخدمة المقدمة ذات فرص نجاح كافية وليست عبثية أو غير جادة.

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	11.5.3 هل تتوفر المساعدة القانونية، المقدمة من جهة حكومية أو ممولة من قبل الحكومة، للنزاعات الأسرية؟
25	0 أو 1	



الركيزة الثانية – الأطر الداعمة لمؤشر الزواج - II.5.4

II.5.4 هل يمكن للمرأة الحصول على حكم بالطلاق دون الحاجة لإثبات الخطأ؟

يُمنح المؤشر II.5.4 درجة (1 أو 0.5 أو 0) بناءً على الشروط التي يتم استيفائها، كما يلي:

- II.5.4.1 هل يمكن للمرأة الحصول على حكم بالطلاق دون الحاجة لإثبات الخطأ أو الانتظار؟
- II.5.4.2 هل يمكن للمرأة الحصول على طلاق دون إثبات الخطأ بعد فترة انفصال إلزامية؟

الدرجة القصوى المُعدّلة	النقاط	
25	0، 0.5 أو 1	II.5.4 هل يمكن للمرأة الحصول على حكم بالطلاق دون الحاجة لإثبات الخطأ؟
1		II.5.4.1 هل يمكن للمرأة الحصول على حكم بالطلاق دون الحاجة لإثبات الخطأ أو الانتظار؟
0.5		II.5.4.2 هل يمكن للمرأة الحصول على طلاق دون إثبات الخطأ بعد فترة انفصال إلزامية؟



الركيزة الثالثة – تصورات الخبراء لمؤشر الزواج

01

برأيك، إلى أي مدى تقوم السلطات العامة (بتنفيذ/بدعم التشريعات القائمة التي تقيد) حق الزوجة المتزوجة في عدم إلزامها بطاعة زوجها، من الناحية العملية؟

02

برأيك، إلى أي مدى تقوم السلطات العامة (بتنفيذ/بدعم التشريعات القائمة التي تقيد) حق المرأة في أن تكون "ربة الأسرة" أو "رئيسة العائلة" بنفس الطريقة التي يُمنح بها هذا الحق للرجل، من الناحية العملية؟

03

برأيك، إلى أي مدى تقوم السلطات العامة (بتنفيذ/بدعم التشريعات القائمة التي تقيد) حق المرأة في الحصول على حكم بالطلاق، من الناحية العملية؟

04

برأيك، إلى أي مدى تقوم السلطات العامة (بتنفيذ/بدعم التشريعات القائمة التي تقيد) حق المرأة في الزواج مرة أخرى، من الناحية العملية؟

- إجابات مقياس ليكرت
- لا يُطبَّق مطلقا
- نادراً ما يُطبَّق
- مُطبق باعتدال بدرجة
- مُطبق في الغالب
- لا يُطبَّق مطلقا



الركيزة الثالثة – تصورات الخبراء لمؤشر الزواج – III.5.1.1 و III.5.1.2

يتم عرض سؤال تصور الخبراء III.5.1.1 و III.5.1.2 وفقاً لنتيجة I.5.1 هل يخلو القانون من أحكام قانونية تلزم المرأة المتزوجة بطاعة زوجها؟

إذا كانت الدرجة هي 1

III.5.1.2 برأيك، إلى أي مدى تدعم السلطات العامة حق المرأة المتزوجة في عدم الاضطرار إلى طاعة زوجها في الواقع العملي؟

إذا كانت الدرجة هي 0

III.5.1.1 برأيك، إلى أي مدى تقوم السلطات العامة بتطبيق التشريعات القائمة التي تلزم المرأة المتزوجة بطاعة زوجها في الواقع العملي؟

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يتم دعمه إطلاقاً	0	0
نادراً ما يتم دعمه	1	25
يتم دعمه جزئياً	2	50
يتم دعمه إلى حد كبير	3	75
يتم دعمه بشكل كلي	4	100

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يُطبق إطلاقاً	4	100
نادراً ما يُطبق	3	75
مُطبق باعتدال	2	50
مُطبق في الغالب	1	25
مُطبق بالكامل	0	0



الركيزة الثالثة – تصورات الخبراء لمؤشر الزواج – III.5.2.1 و III.5.2.2

يتم عرض سؤال تصور الخبراء III.5.2.1 و III.5.2.2 وفقاً لنتيجة 1.5.2 هل ينص القانون على أن للمرأة الحق في أن تكون "ربة الأسرة" أو "رئيسة العائلة" بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل؟

إذا كانت الدرجة هي 0

III.5.2.1 برأيك، إلى أي مدى تقوم السلطات العامة بتطبيق التشريعات القائمة التي تقيد حق المرأة في أن تكون " ربة الأسرة" أو "رئيسة العائلة" بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل في الواقع العملي؟

إذا كانت الدرجة هي 1

III.5.2.2 برأيك، إلى أي مدى تدعم السلطات العامة المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في أن يكون كل منهما "رب الأسرة" أو "رئيس العائلة" في الواقع العملي؟

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يتم دعمه إطلاقاً	0	0
نادراً ما يتم دعمه	1	25
يتم دعمه جزئياً	2	50
يتم دعمه الى حد كبير	3	75
يتم دعمه بشكل كلي	4	100

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يُطبق إطلاقاً	4	100
نادراً ما يُطبق	3	75
مُطبق باعتدال	2	50
مُطبق في الغالب	1	25
مُطبق بالكامل	0	0



الركيزة الثالثة – تصورات الخبراء لمؤشر الزواج – III.5.3.1 و III.5.3.2

يتم عرض سؤال تصور الخبراء III.5.3.1 و III.5.3.2 وفقًا لنتيجة 1.5.3 هل ينص القانون على أن للمرأة الحق في الحصول على حكم بالطلاق بنفس الطريقة التي يُمنح بها للرجل؟

إذا كانت الدرجة هي 0

III.5.3.1 برأيك، إلى أي مدى تقوم السلطات العامة بتطبيق التشريعات القائمة التي تقيد حق المرأة في الحصول على حكم بنفس الطريقة التي يُسمح بها للرجل في الواقع العملي؟

إذا كانت الدرجة هي 1

III.5.3.2 برأيك، إلى أي مدى تدعم السلطات العامة المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في الحصول على حكم بالطلاق في الواقع العملي؟

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يتم دعمه إطلاقاً	0	0
نادراً ما يتم دعمه	1	25
يتم دعمه جزئياً	2	50
يتم دعمه الى حد كبير	3	75
يتم دعمه بشكل كلي	4	100

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يُطبق إطلاقاً	4	100
نادراً ما يُطبق	3	75
مُطبق باعتدال	2	50
مُطبق في الغالب	1	25
مُطبق بالكامل	0	0



الركيزة الثالثة – تصورات الخبراء لمؤشر الزواج – III.5.4.1 و III.5.4.2

يتم عرض سؤال تصور الخبراء III.5.4.1 و III.5.4.2 وفقًا لنتيجة I.5.4 هل يمنح القانون المرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الزواج مرة أخرى؟

إذا كانت الدرجة هي 0

III.5.4.1 برأيك، إلى أي مدى تقوم السلطات العامة بتطبيق التشريعات القائمة التي تقيّد حق المرأة في الزواج مرة أخرى دون الالتزام بفترة انتظار (العدة) في الواقع العملي؟

إذا كانت الدرجة هي 1

III.5.4.2 برأيك، إلى أي مدى تدعم السلطات العامة المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في الزواج مرة أخرى دون الالتزام بفترة انتظار (العدة) في الواقع العملي؟

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يتم دعمه إطلاقاً	0	0
نادراً ما يتم دعمه	1	25
يتم دعمه جزئياً	2	50
يتم دعمه الى حد كبير	3	75
يتم دعمه بشكل كلي	4	100

مقياس ليكرت	النتائج (4-0)	النتيجة المرجحة (100-0)
لا يُطبق إطلاقاً	4	100
نادراً ما يُطبق	3	75
مُطبق باعتدال	2	50
مُطبق في الغالب	1	25
مُطبق بالكامل	0	0